

## كفاءة السياسة النقدية في ظل النقود الإلكترونية

*The efficiency of monetary policy in light of electronic money*ط.د بن صف الدين عبد الله<sup>1\*</sup>، أ.د زيري راج<sup>2</sup><sup>1</sup> جامعة الجزائر 3، (الجزائر)، الايميل : [bensafiddine.abdallah@univ-alger3.dz](mailto:bensafiddine.abdallah@univ-alger3.dz)<sup>2</sup> جامعة الجزائر 3، (الجزائر) الايميل : [r.zeiri@hotmail.fr](mailto:r.zeiri@hotmail.fr)

تاريخ النشر: 2021/12/31

تاريخ القبول: 2021/11/20

تاريخ الاستلام: 2021/08/09

## ملخص:

أدى ظهور النقود الإلكترونية كنوع حديث من النقود وسرعة انتشارها إلى ظهور جدل واسع حول تأثيرها على كفاءة السياسة النقدية وعلى قدرة البنك المركزي في إدارتها ، ولقد ذهب العديد من الاقتصاديين إلى إثبات عدم وجود أي تأثير للنقود الإلكترونية على السياسة النقدية، في حين ذهب البعض إلى وجود أثر بالغ لتلك النقود على كفاءة السياسة النقدية.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، النقود الإلكترونية، البنوك المركزية،

تصنيف JEL: E58 ، E52 ، E59

## Abstract:

*The emergence of electronic money as a modern type of money and the speed of its spread led to the emergence of a wide controversy about its impact on the efficiency of monetary policy and on the ability of the central bank to manage it, and many economists have gone to prove that there is no effect of electronic money on monetary policy, while Some argue that there is a significant impact of that money on the efficiency of monetary policy.*

**Keywords: Monetary policy, electronic money, central banks****Jel Classification Codes: E59,E52,E58..**

## 1. مقدمة:

تلعب السياسة النقدية دورا مهما و بارزا في تحديد مسار النشاط الاقتصادي، إذ تعتبر من أهم السياسات التي تستخدمها الدول فهي تتكون من مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية من اجل التأثير على الأوضاع النقدية والمالية، وكذلك فهي تستهدف بالدرجة الأولى التأثير على المعروض النقدي أي حجم الكتلة النقدية داخل الاقتصاد . وهذا من خلال استعمال العديد من الوسائل و الأدوات التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على كمية النقود الموجودة وهذا تماشيا مع الظروف والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها السلطات داخل الدولة.

وكذلك نجد أن للنقود دورا مهما في تسهيل أو تحديد فعالية و كفاءة السياسة النقدية، وهذا حسب نوعها و درجة سيولتها. ولقد شهدت النقود تطورات كبيرة عبر مختلف العصور و هذا بدءا بنظام المقايضة و ظهور النقود المعدنية وانتهاء بظهور النقود الإلكترونية و التي تعبر عن الوجه الحديث و المتطور للنقود، و مع ظهورها وازدياد استعمالها في تسوية المعاملات التجارية و المالية و كأداة للدفع جد متطورة و هذا في أواخر القرن العشرين و خاصة في الدول المتطورة و المتقدمة، ظهرت هناك تأثيرات من هذه النقود لكونها تصدر من طرف مؤسسات بنكية و مالية غير البنك المركزي الذي عهدنا دوما إصداره للنقود واحتكاره لهذه الوظيفة من عقود عديدة، لذا يخشى الكثير من الاقتصاديين أن ظهور مثل هذه النقود قد يؤثر بالسلب على كفاءة و أداء السياسة النقدية و على قدرة البنك المركزي على تسييرها، وكذلك فإن التوسع في إصدار مثل تلك النقود قد يساهم بشكل كبير في زيادة حجم التضخم في الاقتصاد.

### 1.1 الإشكالية:

ومما سبق يمكننا أن نطرح الإشكال التالي:

- إلى أي مدى يمكن التوسع في استعمال النقود الالكترونية في التأثير على كفاءة و فعالية السياسة النقدية ؟

و تقودنا هذه الإشكالية إلى التساؤلات الفرعية التالية:

- فيما تتمثل السياسة النقدية و ما هي أهدافها ؟
- فيما تتمثل النقود الالكترونية ؟ و ما هي أنواعها و خصائصها ؟
- هل للنقود الالكترونية تأثير سلبي على نجاعة السياسة النقدية ؟

- وهل النقود الإلكترونية قادرة على تقويض أو تقليص دور البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية ؟

## 2.1 فرضيات الدراسة:

و للإجابة على تلك الإشكاليات قمنا بطرح الفرضيات التالية قمنا بطرح الفرضيات التالية:

- إن السياسة النقدية عبارة عن مجموعة من الآليات و الأدوات التي تستخدمها السلطات النقدية من أجل التأثير على حجم المعروض النقدي أو الكتلة النقدية الموجودة داخل الاقتصاد؛

- تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق الأهداف التي تسطرها السلطات داخل الدولة دون ان تحيد عن الأهداف الاقتصادية الكبرى؛

- تمثل النقود الالكترونية الوجه الحديث للنقود فهي نتاج للتطورات التكنولوجية التي حدثت خاصة في نهاية التسعينات، وهي تتمتع بالعديد من الخصائص التي تميزها عن النقود الأخرى؛  
- إن ظهور هذا النوع من النقود و سرعة انتشارها و تداولها في الاقتصاد و كذا تعدد الجهات المصدرة لها، سوف يؤثر على نجاعة و كفاءة السياسة النقدية بما قد يؤثر على دورها الاقتصادي الفعال؛

- إن انتشار هذا النوع من النقود قد يساهم في تقليص دور البنك المركزي في إدارته للسياسة النقدية، كون أن المؤسسات المصدرة لتلك النقود التوسع في إصدارها دون قدرة البنك المركزي على مراقبتها.

## 3.1 أهداف الدراسة:

نهدف من هذه الدراسة تحقيق جملة من الأهداف تتمثل في:

- محاولة معرفة الدور المهم الذي تمارسه السياسة النقدية في الإقتصاد؛  
- التعريف بالنقود الالكترونية كوسيلة من وسائل الدفع الحديثة و التي سيكون لها انتشار واسع في المستقبل؛  
- معرفة مدى تأثير انتشار هذا النوع من النقود على أداء السياسة النقدية و مدى قدرة البنك المركزي على التحكم في إصدارها.

#### 4.1 منهجية البحث:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج التحليلي كون ان هذا الموضوع من المواضيع الاقتصادية.

#### 1.2 الإطار العام للسياسة النقدية.

##### 1.2 تعريف السياسة النقدية:

إن التعاريف حول السياسة النقدية متعددة ولكنها وفي مجملها تتلخص في مفهوم واحد يكاد يكون موحد وشامل، ومن هنا يمكننا أن نوجز بعض التعاريف فيما يلي:

"السياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة كل من النقود والائتمان و تنظيم السيولة العامة للاقتصاد" (صالح، 2001، صفحة 16)، وقد عرفها **George Pariente** "على أنها مجموعة التدابير المتخذة من طرف السلطات النقدية قصد إحداث أثر على الاقتصاد و من أجل ضمان استقرار أسعار الصرف". (قدي، 2005، صفحة 53). وعرفت أيضا أنها العمل الذي يستخدم لمراقبة عرض النقود من البنك المركزي وذلك كأداة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية (Pattat, 1987, p. 277).

فمن خلال هذه التعاريف يمكننا أن نعرف السياسة النقدية على أنها إحدى أوجه تحكم الدولة في الوضع الاقتصادي، و هذا من خلال سلطتها النقدية و ذلك عن طرق اتخاذ الإجراءات اللازمة لإدارة الكتلة النقدية و التحكم فيها و كذا تنظيم الائتمان الموجه للاقتصاد ككل، و كذلك تنظيم السيولة العامة الموجودة في الاقتصاد الوطني وهذا من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية التي تسعى الدولة إلى بلوغها.

##### 2.2 أهداف السياسة النقدية:

يجمع عدد كبير من الاقتصاديين على ضرورة إتباع إستراتيجية معينة و محددة للوصول إلى الأهداف التي ترمي السياسة النقدية للوصول إليها، وهي تمثل الأهداف العامة لها و المتمثلة أساسا في الاستقرار العام للأسعار و البطالة المنخفضة و معدل النمو الاقتصادي المقبول و كذا الاستقرار في قيمة العملة، و لا تتحقق هذه الأهداف غلا إذا تحققت الأهداف الأولية و التي بدورها تؤثر على الأهداف الوسيطة كم أن هذه الأخيرة تؤثر على الأهداف النهائية و المتمثلة في الأهداف العامة .

1. 2.2 الأهداف الأولية: تعتبر الأهداف الأولية كخطوة أولى في إستراتيجية السياسة النقدية، وهي عبارة عن متغيرات تستخدمها السلطات النقدية للتأثير على الأهداف الوسيطة وتتكون من الأهداف

من مجموعتين من المتغيرات وهي: (مفتاح، 2005، صفحة 100)

## 2.1.2.2 مجمعات الاحتياطات النقدية:

وتتكون من القاعدة النقدية وهي عبارة عن النقود المتداولة لدى الجمهور و المتمثلة في الأوراق النقدية المتداولة و النقود المساعدة و نقود الودائع، وكذا الاحتياطات المصرفية و التي تشمل ودائع البنوك لدى البنك المركزي و التي هي عبارة عن احتياطات إجبارية و إضافية بالإضافة إلى النقود الحاضرة في خزائن البنوك، وكذلك فإن هذه المجمعات تضم الاحتياطات المتوفرة للودائع الخاصة و هي تشمل الاحتياطات الإجمالية مطروح منها الاحتياطات الإجبارية على ودائع الحكومة بالإضافة إلى الودائع في البنوك الأخرى، وكذلك نجد الاحتياطات غير مقترضة فهي تساوي الاحتياطات الإجمالية مطروح منها الاحتياطات المقترضة (كمية القروض المخصوصة)

### 2.1.2.2 ظرف سوق النقد:

و تحتوي على الاحتياطات الحرة و هي عبارة عن الاحتياطات الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي مطروح منها الاحتياطات التي اقترضتها هذه البنوك من البنك المركزي و تسمى بصافي الاقتراض، كما نجد في هذه المجموعة معدل الأرصدة البنكية و أسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد و التي يمارس عليها البنك المركزي رقابة قوية، وكذلك نجد معدلات الفائدة على اذونات الخزينة و الأوراق التجارية و معدل الفائدة التي تفرضه البنوك على أفضل العملاء و معدل الفائدة على قروض البنوك فيما بينها.

### 2.2.2 الأهداف الوسيطة:

لتحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية تعتمد السلطات النقدية في التأثير على المتغيرات الوسيطة ، وهذا راجع إلى عدم قدرة السلطات النقدية بالتأثير بشكل مباشر ، و تعبر الأهداف الوسيطة عن تلك المتغيرات النقدية التي يمكن عن طريق مراقبتها و إدارتها للوصول إلى تحقيق بعض أو كل الأهداف النهائية (قدي، 2005، صفحة 64).

و يشترط في الأهداف الوسيطة أن تكون لها علاقة ثابتة مع الأهداف النهائية و كذا إمكانية مراقبتها بما لدى السلطات النقدية من أدوات ، ومن بين هذه الأهداف الوسيطة التي ترمي غليها السلطات النقدية: (توفيق، 1996، صفحة 27)

### 1.2.2.2 الأهداف الكمية:

و التي بدورها تنقسم:

❖ **مجاميع الكتلة النقدية :** و التي يقصد بها عرض النقود بمفهومها الواسع، أي جميع

النقود المتداولة وهي:  $M3+M2+M1$

❖ **القروض:** و التي بدورها تنقسم إلى قرض داخلي و يتكون من القروض البنكية

للمقيمين من القطاع العام و الخاص، و قرض داخلي شامل و يتكون من القروض

البنكية و غير بنكية للمقيمين ، و القرض الإجمالي و الذي يعبر عن مختلف تمويلات

الاقتصاد (قرض داخلي شامل بالإضافة إلى تمويل خارجي)

### 2.2.2.2 سعر الفائدة:

لقد اهتمت النظرية الكثرية أو المفهوم الكثرني الذي سيطر على الاقتصاد العالمي حتى

سنوات السبعينات بسعر الفائدة و أعطاه دورا مهما ، فحسب هذا المفهوم فإن إتباع سياسة نقدية

توسعية يؤدي إلى انخفاض معدلات الفائدة الحقيقية و الذي ينتج عنه انخفاض تكاليف رأس المال و

هذا ما يؤدي إلى زيادة في الاستثمار مما ينتج عنه زيادة في الطلب الكلي و الإنتاج، و يحدث العكس في

حالة سياسة نقدية انكماشية، أما فريدمان و الذي يمثل الفكر النقدي و الذي يرى أصحابه أن

تحديد أسعار الفائدة لا يكون بسياسة نقدية، لأن تأثير على أسعار الفائدة من شأنه أن يزيد في

معدلات التضخم، و هذا التفسير جاء بعد الزيادة الكبيرة في التضخم التي شهدتها فترة السبعينات

وهذا ما من شأنه أن همش دور أسعار الفائدة و أصبح لا يعتبر كهدف و سيط أساسي للسياسة

النقدية في تلك الفترة، و لكن و مع هذا فلقد حافظ سعر الفائدة على مكانة معتبرة عند تنفيذ

السياسة النقدية كوسيلة و كهدف و سيط في أن واحد.

### 3. 2.2.2 أسعار الصرف:

إن لسعر الصرف دور بارز في معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات، فعندما تحقق الدولة

فائضا في ميزان مدفوعاتها فهذا يعني الطلب على هذه العملة الوطنية يزداد مع الزيادة في عرض

العملات الأجنبية مما يؤدي إلى الزيادة في قيمتها مقارنة مع العملات الأخرى، مما ينجر عنه الزيادة في

أسعار سلعها بالعملات الأجنبية و هذا ما من شأنه أن يحدث انخفاضا في ميزان المدفوعات، و في حالة

العكس أي حدوث عجز في ميزان المدفوعات فإن الدولة تقوم بزيادة عرض عملتها مقابل العملات

الأخرى فينخفض الطلب على هذه العملة الوطنية مما ينتج عنه انخفاض في قيمة هذه العملة مقارنة

بالعملات الأجنبية، و هذا ما يؤدي إلى انخفاض في أسعار سلعها فتحقق بذلك زيادة في صادراتها مما

يزيد في نقصان العجز في ميزان المدفوعات.

### 3.2.2 الأهداف النهائية:

يمكن إجمالاً تصنيف الأهداف النهائية للسياسة النقدية كما يلي: (كمال قسول عبو، 2019، صفحة 50)،

#### 3.2.2.1 استقرار المستوى العام للأسعار:

حيث يرتبط مستوى الاستقرار في الأسعار بالاستقرار الاقتصادي العام واستقرار في عرض النقود ، إضافة إلى أن الاستقرار في الأسعار يحفز الاستثمار المحلي والأجنبي على حد سواء.

#### 3.2.2.2 العمالة الكاملة:

يعتبر تشغيل الأيدي العاملة من الأهداف العامة و الذي يساهم في في توظيف الموارد البشرية والطبيعية، إضافة إلى الحد من البطالة.

#### 3.2.2.3 زيادة النمو الاقتصادي:

هدف عام يسعى الجميع إلى تحقيقه من خلال الزيادة في حجم الناتج الإجمالي و زيادة دخل الأفراد و رفع المستوى المعيشي و زيادة الاستثمار، بالإضافة إلى تهيئة في النقد المحلي و الاجنبي للمساهمة في زيادة معدلات النمو و المساهمة في التنمية الاقتصادية المطلوب تحقيقها.

#### 4.3.2.2 تحقيق توازن في ميزان المدفوعات:

حيث أن ميزان المدفوعات عبارة عن المرأة التي توضح الإيرادات و النفقات الخارجية المتعلقة بتعاملات بين الدولة و العالم الخارجي و الذي يظهر من خلال حساب الدائن و المدين لفترات الميزان و يوضح القوة في حالة الفائض و الضعف في حالة العجز ، لذا تسعى السياسة النقدية بشكل دائم إلى المحافظة على توازن ميزان المدفوعات و بهدف الحصول على اكبر قدر ممكن النقد الأجنبي كاحتياطي لما له من أثار على الأوضاع الداخلية و الخارجية للبلد.

### 3.2 أدوات السياسة النقدية:

لأجل تحقيق أهداف السياسة النقدية يتوجب الاستعانة بالأدوات اللازمة لذلك و التي من خلالها يتدخل البنك المركزي للتحكم في عرض النقود و غدارة حجم الائتمان، و تتمثل هذه الأدوات في نوعين هما أدوات مباشرة (كيفية) و أدوات غير مباشرة (كمية)، حيث تعمل الأولى على تحديد عرض الكتلة النقدية الناشئة من منح القروض من طرف البنوك، و الثانية تمكن من تحديد الحجم الكلي للائتمان المتاح بدون أن يتم حصر أو تخصيص أوجه استعماله.

### 1.3.2 الأدوات الكمية للسياسة النقدية:

يمكن أن نذكرها حسب الترتيب التالي:

#### 1.1.3.2 سياسة إعادة الخصم:

تعرف على أنها السعر الذي يتقاضاه البنك المركزي نظير إعادة خصم الأوراق التجارية و الاذونات الحكومية للبنوك التجارية و هو أيضا يمثل سعر الفائدة الذي يطلبه البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل تقديم القروض لها، وهي تعتبر إحدى أقدم الوسائل التي اعتمدها البنك المركزي لأجل إعادة التمويل ليوفر للبنوك السيولة (العصار، 2000، صفحة 153).

#### 2.1.3.2 سياسة السوق المفتوحة:

و تعني دخول البنك المركزي للسوق النقدية من اجل تخفيض أو زيادة حجم الكتلة النقدية عن طريق بيع أو شراء الأوراق المالية (اللاوي، 2007، صفحة 64). بحيث إذا أراد البنك المركزي زيادة الكتلة النقدية في السوق يتدخل كمشتري للأوراق المالية الموجودة و بذلك يكون قد ساهم بضح السيولة النقدية، وبالعكس إذا أراد تخفيض من حجم الكتلة النقدية فيقوم بالتدخل عن طريق بيع الأوراق المالية التي بحوزته و بذلك يقوم بامتصاص جزء من السيولة الموجودة في السوق

#### 3.1.3.2 سياسة الاحتياطي القانوني (الإجباري):

تستخدم هذه السياسة من طرف البنك المركزي للتحكم في العرض النقدي، حيث يستطيع استخدامها في التأثير على احتياطات البنوك التجارية الناجمة عن حركة رؤوس الأموال الأجنبية داخل البلد، فعندما يكون هدف السياسة النقدية الحد من حجم الائتمان يلجأ البنك المركزي على الضغط على حجم الودائع لدى البنوك (أسماء و علام، 2020، صفحة 454).

#### 2.3.2 الأدوات الكيفية للسياسة النقدية:

تستعمل هذه الأدوات لتوجيه الائتمان و كذا التأثير على بعض النشاطات و الكمية للبنوك و المؤسسات المالية، وتتمثل هذه الأدوات في:

#### 1.2.3.2 سياسة تاطير القروض:

و هو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقوف لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب محددة خلال العام، كي لا يتجاوز ارتفاع مجموع القروض نسبة معينة، وفي حالة الإخلال بهذه الإجراءات تتعرض البنوك المخالفة إلى

عقوبات تتباين من دولة لأخرى، واعتماد هذا الأسلوب ينبع من يعي السلطات النقدية إلى التأثير على توزيع القروض في اتجاه القطاعات المعتبرة أكثر حيوية بالنسبة للتنمية، أو التي تتطلب موارد مالية كبيرة (قدي، 2005، صفحة 80).

### 2.3.2 السياسة الانتقائية للقروض:

يتم إتباع هذه السياسة للتأثير على القطاعات دون الأخرى، ويتم توجيه القروض إليها باعتبارها أكثر مردودية للاقتصاد، فالهدف الأساسي من استعمال الانتقائية للقروض هو التأثير على توجيه القروض نحو القطاعات الاقتصادية والاستخدامات المرغوبة (العلو، 1987، صفحة 422).

### 2.3.2.3 وضع حد أقصى لسعر الفائدة:

من أهم أعمال البنوك التجارية العمل على جلب أكبر حجم من الودائع من العملاء فلهذا يقوم التنافس بينها مما يدفع ببعضها إلى رفع سعر الفائدة على الودائع الجارية لجلب أكبر عدد منها لهذا يتدخل البنك المركزي ليحدد أعلى مستوى يمكن أن تبلغه أسعار الفائدة والذي يجب أن لا يتخطاه البنوك التجارية، ويكون هذا المستوى قابل للتغيير حسب الأوضاع الاقتصادية، فينخفض في حالة الراج ويرتفع في حالة الركود (العلو، 1987، صفحة 422).

### 3. ماهية النقود الإلكترونية:

#### 1.3 تعريف النقود الإلكترونية:

قد استمر تطور النقود تماشيا مع احتياجات الأفراد و تبعا للتطورات الاقتصادية حتى تم التوصل إلى ما يعرف بالنقود الإلكترونية والتي انقسمت العديد من الآراء في إيجاد تعريف لها. فقد عرفها البعض بأنها مجموعة من البروتوكولات والتوقيعات الرقمية التي تتيح للرسالة الإلكترونية أن تحل محل تبادل العملات التقليدية، وبعبارة أخرى فإن النقود الإلكترونية أو الرقمية هي المكافئ الإلكتروني للنقود التقليدية التي اعتدنا تداولها. (الجنبيهي و ممدوح، 2005، صفحة 70). ويعرفها صندوق النقد الدولي على أنها "قيمة نقدية في شكل وحدات ائتمانية مخزنة في شكل الكتروني أو في ذاكرة الكترونية لصالح المستهلك". (الرشيد، 2014، صفحة 113)، ويمكن تعريفها بأنها قيمة نقدية مخزنة على وسيلة الكترونية مدفوعة مقدما و غير مرتبطة بحساب بنكي و تحظى بقبول واسع من غير من قام بإصدارها، وتستعمل كأداة للدفع لتحقيق اغراض مختلفة (مسعودي و زهرة، 2018، صفحة 41).

### 2.3 خصائص النقود الإلكترونية :

إن النقود الإلكترونية مثلها كمثل النقود التقليدية تتميز بخصائص يمكن أن نوجزها في النقاط التالية:

#### 1.2.3 النقود الإلكترونية لها قيمة نقدية:

أي أنها تحتوي على وحدات نقدية لها قيمة مالية تمكن حاملها من شراء السلع والخدمات فهي تتمتع بقوة إبراء في التعاملات مثلها مثل النقود التقليدية كما أن هذه الخاصية تميزها عن بطاقات الاتصال الهاتفي التي لا تعتبر من قبيل النقد الإلكتروني حيث أن القيمة المخزنة عليها عبارة عن وحدات اتصال هاتفي وليست قيمة نقدية قادرة على شراء السلع والخدمات (مجدوب، 2018، صفحة 340)

#### 2.2.3 النقود الإلكترونية ليست متجانسة:

حيث أن كل مصدر يقوم بخلق وإصدار نقود إلكترونية حسب عدد السلع والخدمات مختلفة، فقد تختلف هذه النقود من ناحية القيمة وقد تختلف أيضا التي يمكن أن يشتريها الشخص بواسطة هذه النقود (الرشيد، 2014، صفحة 113).

#### 3.2.3 النقود الإلكترونية غير مرتبطة بحساب بنكي:

تتجلى أهمية هذا العنصر في تمييزه للنقود الإلكترونية عن وسائل الدفع الإلكترونية الأخرى، أي لا يتم الاحتفاظ بأرصدة يف حسابات مالية لدى البنوك، فهذه الأخيرة عبارة عن بطاقات الإلكترونية مرتبطة بحسابات بنكية للعملاء حاملها هذه البطاقات تمكنهم من القيام بدفع أثمان السلع والخدمات التي يشترونها مقابل عمولة يتم دفعها للبنك مقدم هذه الخدمة، ومن أمثلة وسائل الدفع الإلكترونية بطاقات الخصم، بطاقات الائتمان (ذبيح، 2021، صفحة 141).

#### 4.2.3 ذات طبيعة عابرة للحدود:

يمكن تحويل النقود الإلكترونية من أي مكان إلى آخر في العالم، وفي أي وقت كان، وذلك لاعتمادها على الانترنت أو الشبكات التي لا تعترف بالحدود الجغرافية، ولا تعترف بالحدود السياسية (هنية، 2019، صفحة 383).

### 5.2.3 النقود الإلكترونية ليست متجانسة:

حيث أن كل مصدر يقوم بخلق وإصدار نقود إلكترونية مختلفة، فقد تختلف هذه النقود من ناحية القيمة وقد تختلف أيضا حسب عدد السلع والخدمات مختلفة التي يمكن أن يشتريها الشخص بواسطة هذه النقود (الرشيد، 2014، صفحة 114).

### 3.3 أشكال النقود الإلكترونية:

لقد أدت الحاجة إلى وسائل الدفع سريعة تساعد على تسهيل و تسريع تسوية المعاملات المالية و التجارية بين الأعوان الاقتصاديين إلى ضرورة إيجاد أنواع وأشكال عديدة للنقود الإلكترونية و التي تسهل من فعالية و أداء هذه النقود، وكذا تنوع المؤسسات المصدرة لها ساعد على انتشار أشكال كثيرة لها، وفيما يلي بعض أشكال تلك النقود:

### 1.3.3 الأوراق التجارية الإلكترونية:

إن الأوراق التجارية الإلكترونية لا تختلف عن نظيراتها التقليدية سوى أنها تعالج إلكترونيا، و من هنا يمكن تعريفها بأنها محررات معالجة إلكترونيا بصورة كلية أو جزئية، تمثل حقا موضوعه مبلغ من النقود و قابلة للتداول بالطرق التجارية و مستحقة الدفع لدى الإطلاع أو بعد أجل قصير و تقوم مقام النقود في الوفاء (طه و أنور بندق، 2007، صفحة 343). وهي تنقسم إلى:

#### ❖ الكمبيالة الإلكترونية: وهي عبارة عن محرر شكلي يتكون من ثلاثة أطراف معالجة

الالكترونيا بصورة كلية أو جزئية، وتتضمن امرا من طرف الساحب على شخص آخر يتمثل في المسحوب عليه بأن يدفع لطرف ثالث و هو المستفيد لدى الإطلاع او بتاريخ معين، لدى نجدها لا تختلف عن نظيرتها التقليدية سوى أنها تعالج بطريقة الكترونية:

#### ❖ السند لأمر إلكتروني: و هو عبارة عم محرر شكلي يتكون من طرفين معالج الكترونيا

بصورة كلية أو جزئية بحيث يتعهد فيه المحرر بدفع مبلغ من النقود في تاريخ معين لإذن شخص آخر يسمى المستفيد، ويخضع السند=د لأمر الإلكتروني لنفس أحكام التي تخضع لها الكمبيالة الإلكترونية:

#### ❖ الشيك الإلكتروني: وهو محرر ثلاثي الاطراف معالج إلكترونيا بشكل كلي أو جزئي يتضمن

أمر من الساحب إلى البنك المسحوب عليه بأن يدفع مبلغ من النقود لإذن شخص ثالث و هو المستفيد، ويمكن اعتبار الشيك الإلكتروني أفضل الأوراق التجارية الإلكترونية و هذا راجع لكون البنوك تعد أد أطراف العملية الوفاء وكذلك التحصيل.

### 2.3.3 بطاقات الدفع الإلكتروني:

توجد العديد من أنواع بطاقات الدفع الإلكتروني والتي يمكن أن نوجزها في مايلي: (بيومي،

2006، صفحة 111)

- ❖ **بطاقات السحب الآلي:** وتمكن هذه البطاقات لحاملها إمكانية سحب مبالغ نقدية من حسابه وفق حد أقصى متفق عليه، وهذا من خلال أجهزة خاصة مخصصة لهذا الغرض، بحيث يقوم العميل بإدخال بطاقته داخل الجهاز السحب الآلي الذي يطلب منه إدخال رقمه السري من أجل سحب المبلغ المالي الذي يريده؛
- ❖ **بطاقة الشيكات:** وفيها يتعهد البنك المصدر هذه البطاقة لعميله حامل البطاقة بأن يضمن سداد الشيكات التي يحررها العميل من هذا البنك، وذلك وفق شروط الإصدار هذه البطاقة، كما نجد أن هذه البطاقة تتضمن عادة أسم العميل وتوقيعه و رقم حسابه و الحد الأقصى الذي يتعهد البنك ب الوفاء به في كل شيك يحرره العميل، و يقوم العميل بإبراز البطاقة للمستفيد و التوقيع على الشيك أمامه؛
- ❖ **بطاقات الوفاء:** إن هذا النوع من البطاقات يسمح لحاملها بسداد ثمن السلعة أو الخدمة من حساب العميل حامل البطاقة إلى حساب التاجر؛
- ❖ **بطاقات الائتمان:** وتخول هذه البطاقة لحاملها الحق في الحصول على تسهيلات ائتمانية من مصدر هذه البطاقة، بحيث يقوم حامل هذه البطاقة بتقديمها إلى التاجر و يحصل بموجبها على سلع و خدمات تقوم الجهة المصدرة لهذه البطاقة بسداد ثمنها و بعدها يتوجب على حامل هذه البطاقة سداد ما عليه إلى تلك الجهة المصدرة لهذه البطاقة خلال أجل متفق عليه.

#### 4. تأثير النقود الإلكترونية على كفاءة السياسة النقدية:

أدى ظهور النقود الإلكترونية كنوع جديد و حديث من أنواع النقود و سرعة انتشارها خاصة في الاقتصاديات الحديثة إلى ظهور جدل واسع حول الأثر الذي يمكن أن تحدثه على كفاءة السياسة النقدية، و على قدرة البنك المركزي في إدارتها و خاصة قدرته على التحكم في حجم إصدارها و تداولها في الاقتصاد، و لقد ذهب العديد من الاقتصاديين إلى إثبات عدم و جود أي تأثير للنقود الإلكترونية على السياسة النقدية، كون أن البنك المركزي يعتبر المصدر الوحيد للنقود التقليدية و التي

تعتبر الغطاء القانوني لتلك النقود الإلكترونية، أما الطرف الآخر فقد أبرز أن هناك تأثير للنقود الإلكترونية على كفاءة السياسة النقدية.

#### 1.4. الاتجاه النافي لوجود تأثير للنقود الإلكترونية على السياسة النقدية:

يرى أصحاب هذا الرأي أن التطور التكنولوجي لن يؤدي إلى انخفاض الطلب على العملة، وكذلك فإن النقود الإلكترونية تختلف في خصائصها عن النقود التقليدية حيث يرون أن العصر الجديد وما نتج عنه من نقود إلكترونية جديدة لن تخضع إلى نفس خصائص النقود المعروفة أن تكون مقبولة قبولاً عاماً، وأن تكون وحدة حسابية، ومخزن للقيمة بل ستظهر النقود في العصور الجديدة بدون استيفاء كل هذه السمات، كما يرى أصحاب هذا الرأي أنه من المتوقع أن تحل النقود الإلكترونية محل النقود السائلة وليس الودائع، ومن ثم فإن البنوك المركزية لن تحتاج إلى إحداث تغييرات جوهرية في سياستها الحالية (بوبر، 2020/2019، صفحة 89).

تشكل النقود السائلة في العديد من الدول المكون الأكبر من جانب خصوم البنك المركزي لذا فإن انتشار النقود الإلكترونية يؤثر على حجم ميزانية البنك المركزي وهذا بتقليل هذه الميزانية إلى حد بعيد، وكذا فإن تطور النقود الإلكترونية سوف يخفف الطلب على مكونات خصوم البنك المركزي وهذه الأخيرة سيكون لها ارتباط أقل مع المتغيرات الاقتصادية الكلية، هذا من شأنه أن يضر بتأثير البنك المركزي على النشاط الاقتصادي، والسؤال المطروح هو إلى أي مدى يمكن أن يؤثر هذا التقليل على تطبيق السياسة النقدية. ففي الواقع وبالنظر إلى حجم المتواضع لعمليات السوق المفتوحة في الظروف العادية فإن تقلص ميزانية البنك المركزي لن يقود إلى نتائج هامة على مستوى السياسة النقدية، ومع ذلك فغن خطر انكماش ميزانية البنك المركزي يمكن أن يظهر في ظروف استثنائية وفي هذه الحالة فغن قدرة البنك المركزي على تنفيذ عمليات واسعة لامتصاص الاحتياطي سوف تتأثر سلباً لأنه سوف يفقد أصول كافية في ميزانيته، ومن هنا فإن تطور استعمال النقود الإلكترونية سيؤثر على النظام البنكي فقط، أما أهداف وغايات السياسة النقدية لن تتغير، أي أنه من خلال إحلال النقود الإلكترونية محل النقود الورقية لن يكون له أثر سلبي على السياسة النقدية بل سيؤثر هذا الإحلال بخسارة الحكومة لدخلها الناتج عن احتكار إصدار العملة (العال، 2006، صفحة 77).

## 2.4 الاتجاه المؤكد لوجود تأثير للنقود الالكترونية على السياسة النقدية:

يرى أنصار هذا الاتجاه أن انتشار النقود الالكترونية سوف يقلص ميزانية البنك بسبب انخفاض القاعدة النقدية مما يؤدي إلى التقليل قدرة البنوك المركزية على رقابة الأسواق النقدية، غير انه تجدر الإشارة أن هذه النتيجة الأخيرة لا يمكن أن ترجع للنقود الالكترونية فقط، وإنما تشكل في حد ذاتها أثرا من أثار تلاشي الحدود بين الأصول النقدية و الأصول غير نقدية، ومع ذلك يصر عدد كبير من الاقتصاديين على أن تطور النقود الالكترونية باعتبارها بديل وظيفي للنقود الورقية يمكن أن يسبب انهيار الطلب على النقود الصادرة عن البنوك المركزية لدرجة تهدد قدراتها على إدارة السياسة النقدية فإصدار النقود الالكترونية يمكن أن يخفض بشكل جوهري الخصوم المكونة من النقود الورقية ، كما تأثير النقود الالكترونية على طلب الكميات النقدية يمكن أن يقود إلى إحداث تغييرات في سرعة دوران النقود، وهو الأمر الذي قد يقلل من نفع استخدام الكميات منها كمؤشرات أو أهداف للسياسة النقدية وهذا في بعض البلدان التي اعتادت عليها (حشيش، 2004، صفحة 339).

ويرى أنصار هذا الموقف أن انتشار النقود الالكترونية قد يهدد دور البنوك المركزية في إدارة السياسة النقدية من خلال مايلي:

❖ أدى التطور الذي عرفته النقود إلى خفض الطلب على النقود البنك المركزي، إذن فهناك احتمال انه مع تطور و التوسع الذي عرفته النقود الالكترونية سوف يؤدي إلى مزيد من تقليل الطلب على تلك النقود و من هنا فإن النقود الالكترونية قد تهدد كفاءة السياسة النقدية؛

❖ يتوقع الاقتصاديين إن و دائع و احتياطات البنوك التجارية لدى البنك المركزي سوف تندثر في القرن الواحد و العشرين مثلما حدث بالضبط لحيازة النقود السلعية في القرن العشرين، ومع ذلك فإن السلطات النقدية تبقى تحدد مستوى الأسعار ما دامت تقوم بالتسوية النهائية للديون و الالتزامات تتم باستخدام خصوم البنك المركزي؛

❖ بالرغم من إمكانية انخفاض طلب الجمهور على احتفاظ بخصوم البنك المركزي؛ فإن هذا الأخير سيظل المصدر الوحيد لوحدات العملة الوطنية الأتمة لتسوية الالتزامات الصربية، و كذلك التسوية النهائية بين مؤسسات القطاع الخاص و المصدرة لهذه النقود الالكترونية، فادوار السياسة النقدية و التسوية التي تلعبها البنوك المركزية

ستظل مستمرة في القرن الحادي والعشرين حتى مع غياب الطلب التقليدي على نقود البنك المركزي.

### 3.4 تأثير النقود الالكترونية على البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية:

يقوم البنك المركزي بغدارة السياسة النقدية من خلال الوسائل المتاحة، و ذلك اجل تحقيق الاهداف التي يراها مناسبة للاوضاع الاقتصادية، ومع ظهور النقود الالكترونية و توسع استعمالها تشكلت أمام البنك المركزي عقبة في إدارة السياسة النقدية.

ويرى البعض أن انتشار النقود الالكترونية سيؤدي إلى اختفاء النقود التقليدية (البنكنوت)، و التالي لن يستطيع البنك المركزي التحكم في القاعدة النقدية و سعر الفائدة قصيرة الأجل، ومنه إضعاف سلطة البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية، وكذلك إدارة مستوى الإنفاق في الاقتصاد، ويعتمد هذا الرأي على (حشيش، 2004، صفحة 339) :

- ❖ أن فعالية السياسة النقدية تعتمد على طلب القطاع الخاص للاحتفاظ بالقاعدة النقدية (سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من خلال الوسطاء الماليين)؛
- ❖ أن التقدم التكنولوجي سوف يؤدي إلى إلغاء الحاجة إلى الاحتفاظ بالقاعدة النقدية.

### 5. خاتمة:

من خلال هذه الدراسة حاولنا التطرق و معرفة مدى التأثير الذي يمكن أن يحدثه التوسع في استعمال النقود الالكترونية على كفاءة السياسة النقدية، وكذا قدرة البنك المركزي على التحكم في حجم السيولة و توسعها خصوصا مع زيادة الإقبال على تلك النقود في تسوية المعاملات المالية والتجارية، فانتشار والتوسع في استعمال هذا النوع من النقود قد يؤثر على فعالية وكفاءة السياسة النقدية فقد رأى العديد من الاقتصاديين أن النقود الالكترونية قد تحد من مدى تأثير السياسة النقدية في النشاط الاقتصادي ككل. و برر ذلك على أن إصدار تلك النقود لاقتصر على البنك المركزي بل تعدى إصدارها ليشمل بنوك و مؤسسات مالية أخرى مما زاد من مخوفات البعض حول تمادي تلك المؤسسات في إصدار تلك النقود بدون رصيد نقدي يتألف من نقود ورقية تقليدية، فزيادة انتشارها في أوساط المجتمع والاقتصاد كوسيلة دفع وهذا بدون مراعاة وجود غطاء نقدي لها و الذي يجب توافره قد يزيد حجم الكتلة النقدية داخل الاقتصاد مما يؤثر سلبا على القاعدة النقدية، مما

قد يجعل السلطات النقدية في حرج كبير جراء عدم قدرتها على التحكم في هذا التوسع الهائل في إصدار تلك النقود. و يرى اتجاه آخر عدم وجود أي تأثير للنقود الالكترونية على مقدرة السياسة النقدية و مكانتها الاقتصادية، و يرجعون ذلك إلى كون إصدار تلك النقود لا يمكن أن يكون إلا عن طريق غطاء نقدي تصدره السلطات النقدية في كل بلد، وهذا فيما لا شك فيه أن يجعل السلطات قادرة على التحكم في إصدار النقود الالكترونية وهذا من خلال التحكم في إصدار النقود التقليدية و التي تشكل الغطاء القانوني لها.

## 6. قائمة المراجع:

### 1. المؤلفات:

- Pattat, P. (1987). *Monnaie Institution financières et Politiques monétaires*. paris: édition Economica.
- رشاد العصار. (2000). *النقود و البنوك*. عمان، الاردن: دار الصفاء للنشر و التوزيع.
- صالح صالح. (2001). *السياسة النقدية و المالية في إطار نظام المشاركة في الاقتصاد الاسلامي*. الجزائر: دار الوفاء للطباعة و النشر و التوزيع.
- صالح مفتاح. (2005). *النقود و السياسة النقدية*. الجزائر: دار الفجر للنشر و التوزيع.
- عادل احمد حشيش. (2004). *أساسية الاقتصاد النقدي و المصرفي*. مصر: دار الجامعة الجديدة.
- عبد الفتاح بيومي. (2006). *التجارة الالكترونية و حمايتها القانونية*. القاهرة: دار الفكر الجامعي.
- عبد المجيد قدي. (2005). *المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- علي توفيق. (1996). *السياسات النقدية في الدول العربية، سلسلة بحوث و مناقشات*. أبوظبي: صندوق النقد العربي.
- فتح الله لعلو. (1987). *الاقتصاد السياسي توزيع المداخل النقود و الائتمان*. بيروت: دار الحداثة.
- مصطفى كمال طه، و وائل أنور بندق. (2007). *الأوراق التجارية و وسائل الدفع الالكترونية الحديثة*. الاسكندرية: دار الفكر الجامعي.
- مفيد عبد اللاوي. (2007). *محاضرات في الاقتصاد النقدي و السياسات النقدية*. الجزائر: مطبعة مزوار.
- منير محمد الجنبهي، و محمد الجنبهي ممدوح. (2005). *الشركات الالكترونية*. مصر: دارالفكر الجامعي.

## 2.الرسائل:

- انور محمد عبد العال. (2006). *كفاءة السياسة النقدية في ظل العولمة المالية بالتركيز على النقود الالكترونية(دراسة حالة الاقتصاد المصري)*. جامعة القاهرة.
- سلاي بوبكر. (2020/2019). *أثر النقود الإلكترونية على إدارة السياسة النقدية دراسة إستشرافية الجزائر. المسيلة الجزائر: جامعة محمد خيضر.*

## 3.المقالات:

- بوعافية الرشيد. (2014). *دور النقود الالكترونية في تطوير التجارة الالكترونية. المجلة الجزائرية للاقتصاد –والمالية*
- حشيفة مجدوب. (2018). *النقود الالكترونية كألية للوفاء الالكتروني. مجلة القانون والعلوم السياسية.*
- زكرياء مسعودي، و جقريف زهرة. (2018). *ماهية النقود الالكترونية. المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية .*
- شريف هنية. (2019). *دور النقود الإلكترونية في تنمية الإدارة الإلكترونية. حويلات جامعة الجزائر 1 .*
- علام أسماء، و فاطمة علام. (2020). *واقع الساسة النقدية خلال الفترة 2010-2017. مجلة التمكين الاجتماعي .*
- عمر كمال قسول عبو. (2019). *دور السياسة النقدية غير تقليدية في تحفيز الإقتصاد عرض تجارب دولية. AL-RIYADA For Business Economics.*
- محمد دمان ذبيح. (2021). *النقود الالكترونية: ماهيتها، مزاياها، مخاطرها. مجلة الشريعة والإقتصاد .*